



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقدير نصف الأول من شهر أيلول/٢٠١٨

لا يزال الموضوع الحكومي المتأزم هو الشغل الشاغل للبلاد، وكما قلنا في السابق، لم يطرأ تطور إيجابي على تشكيل الحكومة، ولم تكن الأجواء التي سرت عبر بعض وسائل الاعلام في البلاد حول قرب تشكيل الحكومة، قريبة من الواقع، إذ لا تزال العقد على حالها بالتوازي مع وضع إقليمي معقد واستمرار مراهنات الفريق الحليف للسعودية في لبنان على متغيرات قد تطرأ لصالحه في الفترة المقبلة، وهو أمر سيثبت عقمه من جديد.

وقد تكون الأمور مرشحة إلى التأجيل إلى ما بعد بعض الاستحقاقات الإقليمية وأولها معركة إدلب في سوريا، إضافة إلى ما قد يطرأ من تطورات في العراق، حيث تحاول السعودية التدخل حتى لدى أقطاب شيعية لمحاولة مجابهة النفوذ الإيراني، وفي اليمن حيث تتخبط السعودية في الرمال اليمنية المتحركة.. ويبدو أن لبنان ليس بعيدا عن كل ذلك، وإن كان ثمة عرقلات داخلية فعلية على صعيد تشكيل الحكومة، أبرزها الحصص المسيحية التي يريد عون الاستئثار بمعظمها، والعقده الدرزية على صعيد المواجهة بين عون وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، إضافة إلى الوزير السنّي الذي يبدو مفيداً جداً لحزب الله إدخاله إلى الحكومة وتمثيل خط وازن للنواب السنّة الحلفاء لمحور المقاومة (وهذا مغزى اعتماد قانون جديد للانتخابات مبني في شكل وازن على النسبية).

من الواضح أن القضية اليوم تتمثل في صراع على الصلاحيات الطائفية والمذهبية، ومن الملاحظ أن شدّ الحبال قائم بين الرئاستين الأولى والثالثة، في استعادة لبعض مشهد مرحلة ما قبل اتفاق الطائف حين كان النزاع قائماً بين رئيس الجمهورية المسيحي والماروني، ورئيس الحكومة السنّي الذي كان يحاول منازعة الرئاسة على النفوذ، من دون القدرة على كسر شبه

الاحتكار الرئاسي للصلاحيات. كما أن هذا الأمر تكرر أكثر من مرة في مرحلة ما بعد الطائف في دلالة على ثغرات دستورية عدّة غابت عن بال النواب المشرّعين لإتفاق الطائف الذين كان همّهم الأساس لدى اجتماعه في مدينة الطائف العام ١٩٨٩، إضعاف موقف رئاسة الجمهورية لخشيتهم من وصول عون إلى الرئاسة حينها. لكن هؤلاء لم يتنبّهوا إلى ثغرات عديدة كان يجب تلافيتها، يدفع اللبنانيون اليوم ثمن تقصيرهم فيها.

وإذا كان الصراع يتخذ الطابع المسيحي السنّي في الماضي، إلاّ أنّه في هذه المرحلة، دخلت الطائفة الشيعية، أي الرئاسة الثالثة، رئاسة المجلس النيابي، على خط النزاع، نتيجة طابع التوازن الذي يميز العلاقة بين الرئاسات الثلاث اليوم. وإذا كانت الرئاسة الثالثة تبدو بعيدة اليوم عن النزاع الحكومي القائم، ولكنها مسألة وقت قبل عودة الصراعات بين الرئاسات الثلاث، وما يعزّز من منطقة تلك الصراعات أن لكل رئاسة مفهومها، أو هي أرادت بلورة هذا المفهوم، لصلاحياتها.

وإذا كنا تناولنا في السابق أسباب رغبة رئيس الجمهورية ميشال عون والتيار الوطني الحر في محاولة الاستئثار بالحصة المسيحية، فإنّ هذا الأمر، وبإيعاز خارجي سعودي على ما يبدو، قد أثار نزعة سنّية مقابلة، وقد يكون تم الضغط على رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري للسير في هذا الطريق، ولكن، في المحصّلة، أثار هذا الأمر تكتلاً سنّياً مقابلاً.

ويشير بعض المقربين من زعيم تيار المستقبل إلى أن بيان رئاسة الجمهورية الذي صدر عقب رفض رئيس الجمهورية ميشال عون للتشكيلة الوزارية للحريري، ترك استياءً سنّياً عارماً، علماً أن الرئيس الحريري لم يشأ أن يردّ على البيان لعدم الدخول في صراع مكشوف على الصلاحيات، لكن شخصيات سنّية اتّصلت بالحريري وأبدت دعمها له، من زاوية ادّعائها الدفاع عن الدستور ومنع المسّ به. وقد دفع البيان بشخصيات سنّية كرؤساء الحكومات السابقين نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة وتامم سلام، وحتى شخصيات مخاصمة للحريري كاللواء أشرف ريفي الذي استغلّ الأمر للخروج من كبوته، إلى الخروج بموقف سنّي رافض للمسّ بصلاحيات رئيس

الحكومة كما يقولون، وقد اعتبر هؤلاء، متسلحين بموقف سعودي وراء الكواليس، أن رئيس الجمهورية يحدّد معايير تشكيل الحكومة ويمليها على الرئيس المكلف، وهذا خرق دستوري، لأن الرئيس المكلف هو من يضع معايير التشكيل بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبالتماهي مع الكتل النيابية. واعتبر هؤلاء أن بيان بعبداء يوحى وكأن عون يمارس صلاحياته في ظل نظام رئاسي مخالف لاتفاق الطائف، وذلك يقود حتماً إلى فتح الباب أمام موجة جديدة من الحساسيات المتصلة بالصلاحيات المنوطة بالرئاسات، وخاصة صلاحية الرئيس المكلف التي حددها الدستور ولم يضع لها مهلاً.

لكن يجب التنويه إلى أمر على هذا الصعيد يتمثل في أن التكتل السنّي هذا بدأ يشهد بعض التباينات، وإن كانت تلك التباينات لم تظهر إلى العلن، إلا أنه عُلم من أوساط الرئيس نجيب ميقاتي أن ثمة امتعاضاً لديه من الحركة المستجدة التي يقوم بها الرئيس فؤاد السنيورة ربطاً بالأحداث الأخيرة والتي وفّرت له متنفساً للتحرّك كالعادة في مثل هذه الظروف في سبيل المزايدة وربما طرح نفسه من جديد كبديل في حال اعتذر الحريري عن متابعة مهامه، وهو أمر مستبعد حتى هذه اللحظة، كما أن الأمر منوط بالقرار السعودي والأميركي.

ويرى البعض في الأوساط السنّيّة المعترضة على محاولة التقليل من صلاحيات رئيس الحكومة المكلف، وهم من المقربين من ميقاتي، الرجل الثاني في الطائفة اليوم، أنه عندما تم احتجاز الحريري في السعودية وخرجت كل الأصوات حتى من ضمن خصومه مطالبة بإطلاق سراحه، إختبئ السنيورة ومعه الرئيس تمام سلام في منازلهم ولم يطلقا كلمات الإدانة والمواقف الراضية لهذا الأمر، حتى أنّهما لم يتصدّيا للأمر ولم يُعلنا تمسّكهما بالحريري أو بصورة رئيس الحكومة المكلف! لا بل يذهب هؤلاء إلى القول أن السنيورة وسلام كانا ينتظران مسار الأمور حتى يبايعوا البديل للحريري أو من ثم إعلان الولاء للحريري إذا ما استطاع الخروج من أزمته!

ويشير هذا البعض إلى أن السنيورة قد خرج اليوم في حركته لإحراج الحريري ومعه ميقاتي وهو كان وراء طرح فكرة عقد اجتماع رؤساء الحكومات السابقين لمحاولة تصوير الأمور وكأنه

مهندس الحركة السنّية في وقت الصعاب، وهو لعب على الوتر الطائفي وصوّر الأمور وكأنها بمثابة عدوان يشنّه رئيس الجمهورية، وطبعاً من ورائه حزب الله (بالنسبة إليه)، على صلاحيات رئيس الحكومة السنّي.

من هنا، من المفيد عدم إيلاء أهمية كبيرة لهذا التكتّل السنّي ورموزه وحركته، إذ إن هذا التكتّل، وإن كان رفع الصوت واستطاع تأمين حماية معنوية لحرب الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، إلا أن الأمر منوط بالقرار السعودي أولاً على صعيد هذه الطائفة، فإذا ما أرادت الرياض فإنّها هي من تستطيع رفع الصوت لحماية صلاحيات السنّة في لبنان.

حتى الآن، لم يصدر الامر لكي يرتفع سقف تلك الحركة، أو تصعيد الأمر في اتجاه الشارع، كما حصل عندما سقطت حكومة الحريري في كانون الثاني من العام ٢٠١١، وتولّى ميقاتي شؤون رئاسة الحكومة. لذا، فإن الوضع مرشّح أن يستمر مجمّداً حتى إشعارٍ آخر.

وبالعودة إلى الصراع الذي بات مكشوفاً على الصلاحيات، يلفت مقربون من رئيس الجمهورية إلى أنه ليس في وارد التراجع عن ممارسة صلاحياته، وهو بذلك لا يتجاوز سقف الدستور، بل إنه يمارس ما لم يكن رؤساء جمهوريات لبنان بعد الطائف يقومون به.

ويؤكد المقربون من الحريري، في المقابل، أن من صلاحيات رئيس الجمهورية طلب التعديل على أيّة تشكيلة حكومية تُقدّم له، من دون فرض هذا الأمر لأنه بذلك يتجاوز صلاحيات رئيس جمهورية ما بعد الطائف وهو أمر لم تشهد البلاد مثيلاً له من العام ٩٠ ويُعتبر سابقة دستورية وسياسية وتصبّ في محاولات تعديل الدستور.

ويحدّر هؤلاء من أنه في حال استمر الخلاف على ما هو عليه فإن الأمور معرّضة للتفاقم باتجاه أزمة نظام طويلة وخطيرة تتعدّى تشكيل الحكومة، وهي تبدو أزمة مفتوحة كون مبدأ الاعتذار أو العودة عن التكليف غير واردين لدى الرئيس المكلف.

ويجب التذكير هنا أن عون كان من أشد المعارضين لإتفاق الطائف، وكان، خلال تولّيه رئاسة الحكومة العسكرية بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠، قد حلّ مجلس النواب لمنع النواب الذين اجتمعوا في مدينة الطائف من اعتماد هذا الاتفاق. ثم أصبحت مواقفه تلين بعدها، مع شعوره فقدان الدعم الخارجي، وحصار داعمه الإقليمي الرئيسي الممثل بالرئيس العراقي السابق صدام حسين، وتلقّي الرئيس السوري حافظ الأسد الضوء الأخضر لفرض الحل في لبنان.

وظلّ عون يُلقي تحفّظاته على نصوص الطائف، وخرج باقتراحه الشهير "أنا أقبل بالطائف.. مع فاصلة"، وهو راوغ كثيرا كسباً للوقت في تلك المرحلة على أمل تغيير الظروف الدولية والإقليمية، إضافةً إلى أنه قرأ في شكل خاطيء المتغيرات التي كانت في طور النشوء. في كل الاحوال نستذكر هذا الأمر للإشارة إلى أن عون كان رافضاً لاتفاق الطائف من الأساس، وهو استمرّ يضمّر رفض هذا الاتفاق حتى بعد عودته إلى لبنان العام ٢٠٠٥، وهو اليوم يرى أنه يستطيع الاحتفاظ برؤيته الخاصة للدستور التي تعطيه الصلاحيات التي يراها.

هذا الأمر يهمس به كثيرون داخل التيار الوطني الحر، ويبدو أنهم يعتمدون مبدأ "خذ وطالب"، فكل ما يتحقق جيد بالنسبة إليهم في ظل رغبة جامعة بالحصول على امتيازات السلطة أسوة بباقي أركان السلطة. وعلى صعيد الأزمة الحاصلة، لا يريد هؤلاء الدخول في سجال يضرّ بالبلاد ولا يودّون مهاجمة الحريري والمستقبل، ويردّد البعض منهم أن الحريري مُجبر على اتّباع خطواته الحالية وكسب الوقت، لكن التكتّل السنّي المقابل يستثيرهم، وهم يعتبرون أن رؤساء الحكومات السابقين قرأوا الدستور في شكل مجتزأ، بعدما أهملوا المواد الصريحة التي تحدّد صلاحيات رئيس الجمهورية.

ويعتبر التيار أن الدستور واضح في مسألة الشراكة، إذ إن رئيس الدولة هو رمز وحدة البلاد في تشكيل الحكومة، وهو يصدر بالاتفاق مع رئيس الحكومة مراسيم تشكيل الحكومة وقبول استقالة الوزراء وإقالتهم. وبالتالي، ليس الأمر محصوراً بالتوقيع على المرسوم فقط، إذ إن

عبارة بالاتفاق تعني التفاهم بين الرئيسين، أي لرئيس الجمهورية الحق الدستوري بقول لا أو نعم، وتوقيع رئيس الجمهورية ليس شكلياً.

من هنا، فلا معركة صلاحيات التي يثيرها المستقبليون في إطار معركة وهمية لتبرير التأخير في التشكيل.

ويرى عون والتيار أن عنوان الطائف هو التشاركية، ورئيس الجمهورية يملك الحق بتوجيه الملاحظات لتسهيل أو لتصويب أية تشكيلة حكومية يتلقاها وهو لن يوافق على بياض على أية تشكيلة وإلا فإن هذا الأمر يعد تعدياً على صلاحياته ويضعه في موقف الإذعان.

من الواضح أن عون لا يريد الظهور بمظهر المعتدي على صلاحيات رئيس الحكومة، لذا، يذكر أنصاره عندما ضغط البعض لقبول استقالة الحريري عندما اعتقل في السعودية ودعا إلى استشارات نيابية ملزمة للتكليف، إذ رفض رئيس الجمهورية ذلك رفضاً قاطعاً قبل جلاء ظروف الاستقالة وعودة الحريري إلى لبنان.

من هنا، سيخرج عون على الدوام بمواقف ترفض تصوير الأزمة بأنها معركة على الصلاحيات، على أن يؤكد حقه بإبداء ملاحظاته على أية صيغة حكومية، خاصة وأن الحكومة المنتظرة تأتي بعد انتخابات نيابية حصلت على أساس قانون جديد يعتمد نوعاً من النسبية يعتبر عون أنه يشكّل أحد إنجازات العهد.

كارثة وقف التمويل الأميركي للأونروا

وضعت الإدارة الأميركية القضية الفلسطينية أمام مرحلة دقيقة عبر سلسلة إجراءات ومواقف اتخذتها في الفترة الأخيرة، كان آخرها قرارها وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، الذي أثار مخاوف فلسطينية كبرى وموجة احتجاجات عارمة، كما أثار في لبنان مخاوف من انعكاسات سلبية على الاستقرار الداخلي حال اضطرار الوكالة إلى تقليص خدماتها التي يستفيد منها نحو ٢٠٠ ألف لاجيء هم يرزحون أصلاً تحت وضع صعب في ١٢ مخيماً تنتشر في المحافظات اللبنانية كافة.

هو قرار عدواني لم تتجرأ أية إدارة أميركية في السابق على اتّخاذها، ولكن لا يبدو أن لجموح الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب أية حدود عبر قراراته الانفعالية التي لا تتوافق أولاً مع مصالح الولايات المتحدة ولا تخدم الأمن والسلم الدوليين. ومن الواضح أن ترامب يستهدف في ما يستهدف القضية الفلسطينية لتصفيتها بالتواؤم مع الحكومة الإسرائيلية الحالية العدوانية. ويعرف أعداء القضية الفلسطينية أن اللاجئين هم روح تلك القضية، ولا يزال الإسرائيليون يخشون، منذ نشأة دولتهم على أنقاض فلسطين، من عودة نحو ٥،٤ مليون لاجئ فلسطيني في الشتات الداخلي وفي الدول المجاورة، وقد كان أبلغ ما قيل على هذا الصعيد ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بأن تمويل الأونروا للاجئين يطيل من عمر الأزمة، وهو بذلك قد دخل في مخطط مكشوف مع الإدارة الأميركية الحالية المتطرّفة لمحاولة تدمير القضية في ظل وضع عربي بالغ الصعوبة وعامر بالانقسامات السياسية والمذهبية كما بالصراعات الجانبية، لا بل بالتآمر على القضية الأم ألا وهي قضية فلسطين.

وقد أثار هذا القرار حفيظة الأونروا أيضاً، التي تعتمد على نحو ثلاث تمويلها من واشنطن، وهي التي تعتبر نفسها عاملة في المجال الإنساني العالمي ولا تتحمّل وزر المؤامرة التي ارتكبتها العالم عبر تهجير الفلسطينيين، لا بل إن الوكالة رفضت انتقاد واشنطن لها عبر تحميلها مسؤولية في عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، علماً أن ثمة تخبط في الانتقادات الأميركية للوكالة، إذ تارةً تتّهمها بالانحياز السياسي وطوراً تنتقد برامجها التعليمية!

وأعلنت الوكالة، في ما ستحكم الأيام المقبلة على قدرتها على تنفيذه، أنها ستواصل عملياتها وبأنها باقية، وفي ذلك لهجة تحدّ لواشنطن التي تتّهم الوكالة بالانحياز إلى اللاجئين وبأنها تزيد دوماً وفي شكل مبالغ فيه أعداد الفلسطينيين الذين ينطبق عليهم وضع اللاجئ. وتسير الأمور باتجاه الصدام بين الوكالة وواشنطن خاصة مع اعتبار الوكالة أن دولة واحدة غير قادرة على التأثير عليها، وأن هذا القرار لن يؤدي إلا إلى تعزيز عزيمة الوكالة حتى تؤدي هدفها وهو التوصل إلى حلّ عادلٍ ودائمٍ لمحنة اللاجئين.

وعُلم من متابعين لعمل الوكالة أنها ستعتمد على دول الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوازي مع ما يمكن للدول الإسلامية والعربية القيام به، في الوقت الذي ستلجأ فيه إلى التقشّف والقيام بإصلاحات وعصر نفقاتها، في سبيل تأمين ولو الحد الأدنى من احتياجات اللاجئين الذين يحاول أعداء القضية حصرهم بأولئك الذين هُجّروا خلال نكبة العام ١٩٤٨، بينما تصر الوكالة على أنه يجب معاملتهم كما في أماكن مثل أفغانستان والسودان والصومال والكونغو وغيرها، حيث يتم الاعتراف بالأبناء والأحفاد، في سبيل عدم تقويض أسس النظام الدولي والنظام الإنساني، كما تعتبر الوكالة ودول كثيرة في العالم.

يجب التذكير هنا أن الولايات المتحدة التي كانت على مدى عقود المساهم الأول في موازنة الأونرو، خفّضت في كانون الثاني الماضي بنسبة كبيرة مساعدتها للوكالة الأممية، إذ إنها لم تقدم العام الحالي سوى ٦٠ مليون دولار مقابل ٣٧٠ مليون دولار في العام ٢٠١٧. وقد جاء هذا القرار مع قطع ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية للسلطة الفلسطينية في محاولة للضغط عليها ودفعها الى القبول بشروط ما بات يعرف بصفقة القرن.

في كل الأحوال، لقد وضع هذا القرار الأونرو أمام أزمة حقيقية، ويقول متابعون لشؤون اللاجئين في لبنان أن تأكيد الوكالة الدولية على المضي في مهامها إلى النهاية لا ينفى وجود الأزمة ولا يلغي أنها أمام احتمال جدّي لإنهاء عملها. ويلفت هؤلاء إلى أن الميزانية المرصودة للمخيمات في لبنان سوف تنتهي في نهاية شهر أيلول الحالي، وإذا سارت الأمور بتفاؤل وجدّيّة ستتمكّن الوكالة بمساعدة دول كبرى وأخرى إسلامية كتركيا وماليزيا، واحتمال انضمام دولاً خليجية لها، من تمرير استحقاق شهر تشرين الأول المقبل، على أن تتم الأمور حسب كل فترة زمنية.

ويشير البعض إلى أن نسبة البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فاقت الـ ٧٠ في المائة، علماً أن الواقع الفلسطيني على الأراضي اللبنانية يسير إلى الأسوأ، وثمة مخاوف من انعكاسات سلبية للتطورات الأخيرة على الاستقرار الداخلي في المخيمات، وما قد ينعكس على

لبنان، خاصة أن لبنان يعتمد بشكل كلي على الوكالة لتقديم الخدمات للاجئين، وأبرزها التعليمية والمرتبطة بالصحة، فيما تساهم دول أخرى محيطية تستضيف للاجئين بتقديم بعض الخدمات لهم.

ويجب على لبنان التحرك سريعاً مع دول العالم، مثلما يجب على حلفاء الدول الخليجية في لبنان التحرك في سبيل محاولة تخطي ما حصل أو على أقل تقدير التقليل قدر الإمكان من مفاعيله، كون لبنان لا يتحمل بأي شكل من الأشكال أن يكون بديلاً عن الأونروا لأنه يرح أصلاً تحت وضع اقتصادي ومالي صعب للغاية.

ومن المفيد أن يلجأ لبنان إلى خطاب قانوني أكثر منه سياسي في المحافل الدولية عبر التأكيد أن الأونروا قد تأسست بإجماع دولي كوكالة تابعة للأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة في العام ١٩٤٩، والتشديد على أنه لا يحق لأية دولة إلغاء تفويضها القائم على تقديم المساعدة والحماية للاجئين.

ويجب أن ينسّق لبنان مع دول الطوق العربي المتضررة من القرار الأميركي، وخاصة مع السلطة الفلسطينية، لاعتبار كل من يدعو إلى إلغاء الأونروا عاصياً على القانون الدولي، وذلك يستوجب تحرك من مجلس الأمن الدولي، ومجلس حقوق الانسان، والمحكمة الدولية، والمؤسسات، والمنظمات الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق هذه الكيانات، وهو أمر تفكر فيه السلطة الفلسطينية وهي شرعت في تحرك دولي من باب الجمعية العامة ودعتها إلى إيجاد ميزانية ثابتة للوكالة من الأمم المتحدة منعاً لاستغلال الوكالة سياسياً، لا بل حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين، إذ لا يمكن الاستخفاف بقرار خطير كهذا.

في مقابل هذا الأمر، ثمة واجبات على لبنان الذي يجب عليه العمل على إيجاد ميزانية ثابتة للاجئين، ذلك أن أي خلل في عمل الوكالة سينعكس سلباً عليه أمنياً واجتماعياً وسياسياً، مثلما أن ثمة جهد كبير على الفلسطينيين القيام به.

في موازاة ذلك، يمكن للقوى الحليفة لخط المقاومة وللقضية الفلسطينية القيام بجهد على خط الفلسطينيين ولبنان، ويبدو حزب الله الأجدر للقيام بهذه المهمة، علماً أن رئيس مجلس النواب نبيه بري بادر على هذا الصعيد ورعت حركة أمل تفاهماً فلسطينياً بين الفصائل يعد مفيداً لناحية العمل الفلسطيني المشترك، وهو أمر تمت إعادة بعثه عبر توقيع وثيقة الوحدة الوطنية على الساحة اللبنانية برعاية بري في عين التينة، خلال اجتماع حضره ممثلون عن الفصائل الفلسطينية كافة والسفير الفلسطيني لدى لبنان أشرف دبور.

ويعتبر التوقيع مفيداً في هذه الظروف، خصوصاً على صعيد تنفيس الاحتقان بين الفصائل، وأشارت مصادر متابعة الى انه سيكون هناك اجتماع عاجل خلال أيام لاستئناف العمل المشترك ما ينتظر أن ينعكس إيجاباً على المخيمات الفلسطينية كما على صعيد العلاقات اللبنانية الفلسطينية.

لكن يجدر القول أن هذا التفاهم يعد تفاهماً معنوياً بالدرجة الأولى بين الفصائل، إذ تقول أوساط فلسطينية متابعة أن التفاهم الأساس بين الفلسطينيين يجب أن يتم في الداخل الفلسطيني وعلى خط حركتي فتح وحماس، وإذا أرادت فتح تنفيذ تهديدها تجاه حماس إذا مضت الأخيرة في تفاهمات سياسية مع الحكومة الإسرائيلية بعيداً عنها، فإن هذا النزاع سينتقل حكماً إلى الشتات الفلسطيني في لبنان.

يأتي ذلك علماً أن البحث في الأراضي المحتلة يتم في ثلاث قضايا بالتوازي: الأولى هي التهدئة، وبالتوازي معها قضية كسر الحصار على قطاع غزة، وإنهاء الانقسام ومسألة الوحدة الوطنية، بانتخابات شاملة لمجلس وطني جديد توحيدي بالتمثيل النسبي الكامل وانتخابات رئاسية. وهي أمور تبحث بين الرعاية المصرية والسلطة الفلسطينية وحماس والجهد الإسلامي والجهتين الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين. ولكن يجدر القول أن القضية الأساس على هذا الصعيد تتمثل في وقف العدوانية الإسرائيلية في مرحلة أولى قبل الولوج في باقي البنود.

ويجب التذكير بأنه على صعيد المخيمات في لبنان، فإن فتح تعد الفصيل الأكبر والأهم، ومنافس فتح على هذا الصعيد هو تنظيم فتح التابع للقيادي فيها محمد دحلان، وهذات الفصيلان يملكان المال والسلاح لحفظ أمن المخيمات في وجه تيارات مسلحة مبعثرة تم ضربها في الآونة الاخيرة.

لذا، من المفيد القول أن التنظيمات الأخرى، وإن كان لها حيثيتها على الأرض شعبياً، إلا أن المبادرة الكبرى لا تزال في يد فتح التي تدرس جدياً كيفية الرد على حصار الإدارة الاميركية لها، لا بل محاربتها.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين في لبنان، فهم يرفضون التوطين بأشكاله كافة، ويودون تعزيز علاقتهم بلبنان الرسمي للتنسيق المشترك على الصعيد الأمني، وهو أمر لا يثمر في حال عانت المخيمات على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والانسانية، ما سيفتح المجال أمام التيارات المسلحة والتكفيرية للتغلغل بين الفلسطينيين مستغلة اوضاعهم المادية الصعبة.

وتؤكد الفصائل حرصها على حفظ أمن وإستقرار المخيمات والجوار اللبناني، ومنع تحويلها إلى ملاذ آمن للفارين من وجه العدالة أو المطلوبين أو إلى ممرٍ أو منطلق لاستهداف الأمن اللبناني، في ظل شد العصب السياسي اللبناني، وتزامناً مع المساعي لتشكيل الحكومة العتيدة التي تلقى صعوبات، والجميع يعلم أن لا مصلحة للبنان وللفلسطينيين في عودة الانقسام، والتفاهم بين الجانبين يحمي المخيمات ما ينعكس بدوره إيجاباً وتعزيزاً لاستقرار اللبناني.

وإذا كانت الاهتزازات الأمنية قد حصلت في السابق، وتمكّن الفلسطينيون بالتعاون مع الأجهزة الأمنية اللبنانية من تطويقها وقد تحققت إنجازات كبيرة على هذا الصعيد، فإن أوساطاً فلسطينية أعلنت عن عودة بعض الشباب اللاجئيين الفلسطينيين الذين قاتلوا إلى جانب جبهة النصرة في سوريا إلى لبنان، وتحديداً إلى المخيمات التي كانوا يعيشون فيها.

ومن السابق لأوانه اعتبار أن هؤلاء قد شكّلوا حيثية شعبية أو ظاهرة مسلحة، وذلك بعد أن قضت أعدادا كبيرة من هؤلاء في سوريا. لكن يجب أن تُبدّل الجهود في المُقبل من الأيام،

وخاصة من قبل الفصائل الفلسطينية، لتسليم المقاتلين الذين قدموا من سوريا إلى الدولة اللبنانية في حال طالبت بهم، علماً أن هذا الأمر لا يمكن أن يتأخر بعد حالات فرار سُجّلت لبعض الارهابيين المطلوبين، منهم من ظهر في محافظة إدلب السورية ومنهم من عاد للظهور في لبنان.